

Distr.: General
8 December 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والخمسون
البند ١١٩ من جدول الأعمال
تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

- ١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام المعنون "الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية" (A/55/117). واجتمعت اللجنة الاستشارية أثناء نظر التقرير مع ممثلي الأمين العام الذين قدموا لها المزيد من المعلومات والإيضاحات.
- ٢ - وترحب اللجنة الاستشارية بتقرير الأمين العام بشأن الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية، وجهوده الرامية إلى إحاطة الدول الأعضاء علما بها. وتشير اللجنة إلى أنه سبق لها أن قدمت تعقيبات مسهبة بشأن ضرورة توفير صيانة صحيحة لأصول الأمم المتحدة. وكان آخرها على سبيل المثال ما جاء في الفقرة ٢٣ من تقريرها الأول (A/55/7).
- ٣ - وقد ذكر الأمين العام أن هياكل مجمع مقرر الأمم المتحدة في نيويورك التي بني معظمها خلال الفترة ١٩٤٩-١٩٥٢ تقادم بها العمر، وتحتاج الآن إلى إصلاحات وتجديدات واسعة النطاق؛ وقال إنها تفتقر افتقارا شديدا إلى الكفاءة في استخدام الطاقة، ولم تعد تتفق مع القواعد الحالية للسلامة والوقاية من الحريق ومواصفات البناء، وأوضح أن المجمع أصبح قصيرا أيضا من حيث تلبية متطلبات الأمن الحديثة. ويستعرض تقرير الأمين العام (A/55/117) الحالة الراهنة للأبنية والآثار المترتبة على الفعل واللافعال، وكذلك مختلف خيارات التمويل، ويعرض سبيلا مقترحا للعمل.
- ٤ - ويناقد الأمين العام في الفقرات من ٦ إلى ١٠ من تقريره (A/55/117) الخيارات التي يمكن من خلالها معالجة جوانب القصور الخطيرة في مباني المقر؛ ومن بين هذه الخيارات اتباع

نهج قائم على رد الفعل يتم بمقتضاه الاضطلاع بأعمال الإصلاح على مدى الـ ٢٥ عاما القادمة كلما حدثت أعطال بالبناء والنظم؛ وبرنامج للتجديد مخطط ومنظم لمدة ثلاث سنوات أو ست سنوات أو ١٢ سنة؛ وهدم مباني المقر تماما وإعادة بنائها من جديد. وقد خلص الأمين العام إلى استنتاج مفاده أن أفضل النهج العملية والمستنوية هو خيار الست سنوات، الذي تبلغ تكلفته التقديرية ٩٦٤ مليون دولار، ومقتضاه سيوضع ٣٣ في المائة من مرفق المقر تحت التشييد في نفس الوقت، وهو يقتضي توافر حيز مؤقت بكلفة تقدر بما يتراوح بين ٦٢ مليون دولار و ٩١ مليون دولار؛ وإضافة إلى ذلك، فسوف يحقق هذا الخيار وفورات كبيرة في تكلفة الطاقة تقدر بحوالي ١٦٤ مليون دولار على مدى فترة الـ ٢٥ سنة بالمقارنة مع النهج القائم على رد الفعل.

٥ - وقد أبلغت اللجنة الاستشارية، ردا على استفسارها، بأنه لم يُجر أي تحليل مستقل لضمان إمكانية الاعتماد على تقديرات التكلفة البالغة ٩٦٤ مليون دولار لخطة السنوات الست الرئيسية المقترحة للأصول الرأسمالية. وتستند هذه التقديرات، كما هو موضح في الحاشية ١٣ للفقرة ٦٩ من التقرير (A/55/117)، إلى افتراضات معينة من بينها "أن يكون موعد بدء البناء هو ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، وتصاعد تكاليف مشروع البناء بنسبة ٣,٥ في المائة سنويا لكل سنة من سنوات البناء، ثم تكاليف طارئة لمرحلة التصميم والتخطيط بنسبة ٢٠ في المائة من تكلفة مشروع البناء، وتكاليف فنية (مثل الهندسة المعمارية والأعمال الهندسية ومراقبة النوعية وإدارة المشروع) بنسبة ٢٠ في المائة من تكلفة مشروع البناء، والتكاليف الطارئة القياسية لصناعة البناء بنسبة ٥ في المائة من تكلفة مشروع البناء لتغطية الأعمال غير المتوقعة التي تكتشف أثناء التشييد الفعلي)). وبالنظر إلى عدم وجود تفاصيل محددة، لم تستطع اللجنة أن تتأكد من أن هذه الافتراضات توفر أساسا صحيحا يكفل وقاية المنظمة من خطر زيادة التكاليف، وعليه، تطلب اللجنة من الأمين العام أن يضع التدابير اللازمة ويوضحها في تقريره القادم عن الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية.

٦ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن من بين الافتراضات المستخدمة في الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية أن مجمع المقر ينبغي أن يتميز بكفاءة استخدام الطاقة، وأن يخلو من المواد الخطرة، وأن يتفق مع القواعد التي تعتمدها المدينة المضيفة بشأن المباني وخطر الحريق والسلامة، وأن يكفل تماما إمكانية الدخول لجميع الأشخاص (الفقرة ٢ (ب) من الوثيقة A/55/117). وتتوقع اللجنة الاستشارية أن يجري تنسيق وثيق مع السلطات المحلية بشأن مقتضيات الصحة والسلامة في جميع مراحل الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية.

٧ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية بدءاً من الفقرة ٤٤ إلى الفقرة ٥٠ من التقرير أن الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية لا تكتفي بعرض البرنامج الشامل لتجديد مباني المقر، بل تذكر أيضاً بعض التحسينات في مرافق المقر وإضافة المزيد من المساحات لأماكن الاجتماع، ودمج مساحات الدعم التكنولوجي، وتحسين المناطق التي يغشاها الجمهور. وتحذر اللجنة في هذا الصدد من تقديم خطط للتحسينات والتوسعات تفتقر إلى الواقعية أو تفرط في الطموح.

٨ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه من الضروري في هذه المرحلة الاكتفاء بتأكيد قول الأمين العام بأن الأمر يتطلب معالجة المشكلات التي عرضها بشأن مجمع المقر، على أن تكون الخطوة التالية هي إعداد خطة تصميم شاملة مشفوعة بتقديرات مفصلة للتكاليف. ويشير الأمين العام إلى أن هذا سوف يتطلب تكلفة تقدر بحوالي ٨ ملايين دولار. وتماشياً مع الإجراء الذي حددته اللجنة الاستشارية مبدئياً في الوثيقة A/36/643، توصي اللجنة بالتصريح للأمين العام بالمضي قدماً في إعداد خطة تصميم شاملة وتحليل للتكاليف، وتخصيص مبلغ إضافي قدره ٨ ملايين دولار في إطار الباب ٣١ من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١.

٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الأمين العام يعتزم تقديم تقرير مستقل عن مقترح ذي صلة بشأن توسيع المساحة التي يغشاها زوار الأمم المتحدة إلى ما وراء المباني القائمة، وسوف يتم تمويل المقترح من هبات خاصة. وستقدم اللجنة تعقيبات وتوصيات بهذا الشأن عند الاقتضاء.

١٠ - ويستعرض الأمين العام في الفقرات من ١٣ إلى ١٧ في تقريره (A/55/117) السبل الممكنة لتمويل خطة رئيسية للأصول الرأسمالية تنفذ على مدى ست سنوات، ومن بينها مدفوعات نقدية تصاعدية، ومدفوعات مؤجلة من خلال القروض المعفاة من الضرائب و/أو الاقتراض من مصادر تجارية خارجية والترعفات النقدية أو العينية من مصادر عامة وخاصة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية بدءاً من الفقرة ١٨ من التقرير أن الأمين العام يعتزم إنشاء فريق خبراء تمويلي خماسي مؤلف من خبراء ماليين وشخصيات رفيعة المستوى لإسداء المشورة التفصيلية والشاملة بشأن الخيارات المالية.

١١ - وتعيد اللجنة الاستشارية إلى الأذهان الدور البارز الذي نهضت به الحكومة المضيفة ومدينة نيويورك وولاية نيويورك والجهات المانحة الخاصة في التطوير الناجح لمجمع مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وجاء في الفقرة ٢١ من التقرير ما يلي: "وفي عام ١٩٤٨، قدمت الحكومة المضيفة قرضاً بدون فوائد بمبلغ ٦٥ مليون دولار (يعادل ما قيمته ٤٤٩,٢ مليون دولار بأسعار عام ٢٠٠٠) لتغطية تكاليف تشييد وتأثيث مباني المقر. وبموجب القرار

٢٤٢ (د - ٣) المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨، اعتمدت الجمعية العامة القرض والجدول الزمني لسدادته، وتم تسديد القرض بأكمله على مدى فترة ٣١ سنة، بدأت عام ١٩٥١ وانتهت عام ١٩٨٢. وقد أبلغت اللجنة الاستشارية بأن المفاوضات جارية مع الحكومة المضيفة والسلطات المحلية وسلطات الولاية حول المشاركة في تمويل الخطة الرئيسية للأصول الرأسالية. وطلبت اللجنة معلومات عن مشاركة الحكومات المضيفة والسلطات المحلية في صيانة أصول الأمم المتحدة في بلد كل منها. ولكن بما أن المعلومات لم تقدم في الموعد المحدد، فإن اللجنة الاستشارية تطلب تقديمها إلى اللجنة الخامسة. وقد تود الجمعية العامة أن تشجع الحكومة المضيفة، وكذلك سلطات الولاية والسلطات المحلية على أن تشارك مشاركة إيجابية في مشروع التجديد الشامل الراهن لمجمع مقر الأمم المتحدة في نيويورك، بما في ذلك تمويل المشروع.